مرجع الضمير
المشكل في القرآن الكريمِ،
على ضوء القواعد الموجهة

إعداد

محمد بن خالد سليمان علي

باحث دكتوراة بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الخامس (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مرجع الضمير المشكل في القرآن الكريم، على ضوء القواعد الموجِّهة

محمد بن خالد سليمان علي

قسم اللغة العربية بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : mohdalmadani48@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى تتبع الضمائر المُشْكلة المرجع في (القرآن) التي لا يظهر لها مرجع في السياق ، أو فيها احتمال أكثر من مرجع تعود إليه، مع محاولة معالجة هذا الإشكال بالقواعد الموجهة التي نصّ عليها المفسّرون والنحويون.

وتوصّل البحث إلى نتائج من أهمها: أنّ القواعد الموجهة للضمائر يمكن الاستفادة منها في ضبط الضمائر المشكلة، ولكنها ليست مطّردة، و أن القواعد الموجهة قد تتعارض فيما بينها، أو مع القرائن السياقية ، فيحاكم في ذلك العقل أوالأدلة الخارجية.

الكلمات المفتاحية : الضمائر في القرآن، القواعد الموجهة، مرجع الضمير .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

٥٠٠٦

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

A technical linguistic reading in Siniya al-Buhturi

Abdul Mohsen Mutlaq Ali Al-Harbi

Department of Arabic Language, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: mohdalmadani48@gmail.com

Abstract

The research aims tracking the controversial pronouns of multi-reference in (the Qur'an) for which no reference appears in the context, or in which there is the possibility of having more than one reference to which it belongs, with an attempt to address this problem with the directed rules stipulated by the commentators and grammarians.

The research reached results, the most important of which are: that the rules directing the pronouns can be used to control the controversial pronouns, but those rules are not continuous, and that the directed rules may conflict with each other, or with contextual clues, so the mind or external evidence is to be tried.

Keywords: Pronouns in the Qur'an, directing rules, the reference of pronoun .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خير خلق الله أجمعين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فإن أولى ما شمر إليه المشمرون، وتنافس فيه المتنافسون، وتسابق إليه المتسابقون، خدمة هذا الكتاب العزيز، الذي لا تنقضي عجائبه، ولا ينضب معينه، اغترف منه السابقون، وتعاقب على إثرهم اللاحقون، ولكل منهم نصيب وافر من الحظ والنصيب.

فهذا بحث يتناول مسألة الضمير ومرجعه، وقد عُنون بـ : (مرجع الضمير المشكل في القرآن الكريم، على ضوء القواعد الموجهة)، والبحث يحاول تلمس مرجع الضمير وفق القواعد الموجهة للضمائر و القرائن المحتفة بها. وهي عبارت وإشارات على بعض الأمثلة المنتقاة.

والله أسأل أن يلهمنا الهدى والرشاد..

أهمية البحث:

تكمن فائدة هذا البحث في أنه يتناول جزئية نحوية ينتابها شيء من الغموض أحيانا، ألا وهي قضية الضمير، والضمائر من المعارف، سوى أنه يطلق عليه المبهم، لاحتياجه إلى ما يفسره ويعود إليه إن كان للغيبة، فحاول البحث الكشف عن المشكل من هذه القضية بدراسة تطبيقية انتقائية في بعض آيات القرآن، ومحاولة ربطها بما يمكن من القواعد والقرائن.

وأهميته تكمن في ثلاث نقاط:

١- تعلق البحث بالقرآن الكريم، منبع اللغة وأصل الجمال والبيان، وهذا كفيل بأن يبذل المرء فيه قصارى جهده للنقب عن درره ونظمه.

٢- قلة الكتابات في موضوع البحث، سوى دراسات على الضمير عامة.

٣- معرفة مرجع الضمير يساعد على الإعراب الصحيح ومن ثَمّ فهم المعنى.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن النحويين بينوا بعض القواعد المطردة في الضمائر من المطابقة ونحوها، وأنه لا بد له من عائد، وأنه يعود لأقرب مذكور، ونحو ذلك مما هو مشهور في كتب النحاة، لكن الإشكال هو تخلف بعض تلك القواعد المطردة عن بعض الضمائر في القرآن.

وهذا البحث يحاول انتقاء بعض هذه الضمائر الموسومة بما ذكرت، ومحاولة توجيهها بما يقتضيه البحث وردها للنسق العام بالضوابط والقرائن و المفيدة في ذلك.

أسئلة البحث:

١- ما مدى تأثير القواعد الموجهة في ضبط الضمائر المشكلة؟
٢- هل يعد اختلال أحد أوجه التطابق بين الضمير ومرجعه مشكلا؟
٣- هل يوجد في القرآن ضمائر لا مرجع لها في سياقها؟
٤- هل يؤثر ذلك على فهم المعنى المراد؟
٥- هل تعد هذه القضية ظاهرة؟

فروض البحث:

١- افتراض أن الضمائر القرآنية كلها لها مراجع في سياقاتها ملفوظة أو مفهومة.
٢- افتراض أن بعض الضمائر لا مرجع لها في سياقها ، وذلك من إعجاز القرآن.
٣- افتراض أن مراجع الضمائر المشكلة مردها إلى القرائن المحتفة بها.
٤- افتراض أن القواعد الضابطة للضمائر تحل كل ما أشكل منها.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى إبراز ما يلي :

١- محاولة الربط بين القواعد الموجهة في الضمائر، وبين التطبيق العملي

على الآيات القرآنية.

٢- دراسة الضمائر المشكلة المرجع، ومحاولة الكشف عنه .

منهج البحث :

المنهج الذي تنتهجه هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، لظاهرة الضمائر النحوية في ضوء الآيات القرآنية.

الدراسات السابقة فيه:

١- عود الضمير في القرآن لـ أ.د. دريد حسن الصالح

وهو بحث منشور مجلة مداد/ العدد الثاني، وهو بحث واقع في سبع وأربعين وصفحة.

٢- من مشكل عود الضمير في القرآن لـ د.أسعد عبد العليم

وهو بحث منشور في مجلة كركوك، واقع في ثماني عشرة صفحة. ومن خلال خطة بحثه المذكور يلتمس أوجه الفرق بين ما رامه هذا البحث ، وبين ما قام به الباحث، قال: "واقتضت خطة البحث أن تقسم على مباحث عدة على الشكل الآتي:

١- عطف الظاهر على الضمير
٢- توكيد الضميرين
٣- وضع الظاهر موضع المضمر والعكس
٤- الالتفات
٥- عود الضمير على أوجه
٦- تذكير الضمير وتأنيثه
٧- ذكر الضمير وحذفه
٨- توحيد الضمير وجمعه
٩- إيثار ضمير على ضمير آخر

وهذا البحث ربما كان قريبا مما قصده البحث ، ولكنه كما هو ظاهر ليست كل مباحثه نحوية، بل منها ما هو بلاغي أو تفسيري إلخ.

٣- الضمائر المحتملة لـ د. ملفي الصاعدي، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة عدد ١٢٧

وهذا البحث أيضا قد يشارك هذا البحث في بعض مسائله، ولكن ما سار عليه في البحث هو نقل كل ما كان فيه أقوال في مرجع الضمير، فينتقي الضمائر التي فيها أكثر من احتمال، لذلك وقع بحثه في ١١٧ صفحة وهو في سورة البقرة فقط، ولكن البحث مؤطر بأربع مسائل ستذكر لاحقا في التمهيد.

٤- الضمير المبهم في القرآن

وهو بحث نفيس قد تطرق لبعض المسائل التي يودّ البحث التطرق لها، ولكن بحثه لم يكن نصًّا في الضمير فحسب، بل تطرق للحديث عن المبهمات الأخرى كاسم الاشارة ونحو ذلك، ويرى الباحث أنه أيضا لم يعط بعض الضمائر المبهمة ما تستحقها من الكشف المقْنع الزائل لما اكتنفها من غموض.

قال "والذي يعنينا من كل ما ذكرناه: (المبهم من أقسام الكلام). فقد أطلق هذا المصطلح على الأسماء الموصولة وحروف الجر ".

خطة البحث:

ويتكون البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين، وأخيرا الخاتمة مضمنة النتائج، وذلك كالتالي:

أولا : المقدمة وفيها بيان أهمية البحث، ومشكلته، وأسئلته وفروضه، وأهدافه، و خطة البحث ، ومنهجه، والدراسات السابقة.

ثانيا: تمهيد وفيه التعريف بالضمير وأقسامه، شروط تطابقه مع مرجعه.

ثالثا: أصل البحث وقد كان على فصلين:

الفصل الأول: القواعد الموجهة في الضمائر.

الفصل الثاني: الضمائر المشكلة، وتحته ثلاثة مباحث.

رابعا: الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث. وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

تمهـــيد:

الضمير:

"الضَّمِير فِي اللُّغَة: المستور (فعيل) بِمَعْنى (مفعول) أطلق على الْعقل لكَونه مَسْتُورا عَن الْحَواس[١]". ويطلق عليه الضمير والمضمر عند البصريين، ويطلق عليه الكناية والمكني عند الكوفيين، من الضمور وهو الهزال ؛ لأن حروفه قليلة، ومضمر مفعَل من الإضمار وهو الخفاء، وسماه الكوفيون كناية ومكنيا لأن فيه نوع كناية إذا قلت مثلا: زرته ، زارهم إلخ إذا لم تذكر مرجعه.

قال ابن هشام: "المضمر والضمير، اسمان لما وضع لمتكلم كأنا، أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو[٢]".

وهو من المعارف، ويأتي في الدرجة الأولى من التعريف بعد اسم الله الأحسن على الراجح.

والضمائر على قسمين:

الأول: مادل على الحضور ، وتحته نوعان:

١- ضمير المتكلم كـ(أنا) ٢- ضمير المخاطب: كـ (أنت).

وهذان النوعان لا يحتاجان إلى مرجع يعودان إليه، إذ دلالة الحضور أقوى.

الثاني: ما دل على الغيبة ، وهذا النوع لا بد له من مرجع يعود إليه، وهو إما أن يكون مستترا نحو: زيد قام

أو بارزا، وهو إما متصل وإما منفصل، فالمتصل "الألف والواو والنون، كقوما وقاما، وقوموا وقاموا، وقمن[٣]" . والمنفصل المرفوع[٤] خمسة: هو وهي

---

(١) الكليات (ص: ٥٧١)

(٢) أوضح المسالك (١/ ٩٩)

(٣) السابق.

(٤) تجوزا.

وهما وهم وهن، والمنفصل المنصوب[١] خمسة كذلك: إياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن.

والضمير يجب فيه المطابقة بينه وبين مرجعه، وهذه المطابقة تكون في واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.

ويمكن تعريف القواعد الموجهة بأنها: ضوابط وأمور أغلبية يمكن من خلالها التوصل بصحيح النظر في المادة اللغوية لاستنباط الحكم النحوي[٢].

(١) تجوزا، والصحيح أن الضمير هو إيا فقط.

(٢) ينظر: الأصول لتمام (ص ١٨٩) والقول المبين (ص: ٢) بتصرف.

الفصل الأول: القواعد الموجهة في الضمائر.

"للضمائر قواعدها اللغوية التي استنبطها علماء اللغة، من القرآن الكريم، ومن مصادر العربية الأصيلة، ومن الحديث النبوي، ومن كلام العرب الذين يُستشهد بكلامهم نظمًا ونثرًا[١]".

سيذكر البحث في هذا الفصل بعض القواعد الموجّهة التي يمكن من خلالها الاستفادة في إشكاليات الضمير.

القاعدة الأولى:

عدم حمل الضمير على الشأن إذا أمكن حمله على غيره.

وهذه قاعدة ذكرها بعض النحاة بمعناها كابن مالك وابن هشام وغيرهما[٢]، يقول ابن مالك عند حديثه على هذا الشاهد النحوي[٣]:

بأنْك ربيع وغَيْث مَريع ... وأنْك هناك تكون الثِّمالا

أنه"لا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرا، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم. بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى[٤]".

وبذلك يكون ابن مالك رحمه الله تعالى من أوائل من نبه على هذه القاعدة، وهو بهذا القول يخالف ما عليه الجمهور في أن الضمير في الشاهد السابق ضمير شأن[٥].

وقال البغدادي ناقلا عن ابن هشام: " وقال الثاني : لا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر [٦]".

---

(١) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١٩٨)

(٢) ينظر: قواعد الترجيح بين المفسرين (ص: ٤١).

(٣) البيت ينسب لكعب بن زهير لكنه ليس في ديوانه، ينظر: معجم ديوان الأدب (١/ ٤٦٥).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠- ٤١).

(٥) ينظر: حاشية الإنصاف (١/ ١٦٨).

(٦) خزانة الأدب (١٠/ ٤٠٨). لم أقف عليه في كتب ابن هشام التي بين يدي.

والسبب في كراهية الحمل عليه لأنه مخالف للقياس، قال بن هشام: "وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوما، والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة، والثالث أنه لا يتبع بتابع، والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه، والخامس أنه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع(١)".

ثم قال بعد ذلك: " ....علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره"(٢).

وقال البغدادي أيضا: " قال ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم : قوله كأن ثدياه أصله كأنه والضمير للوجه أو للصدر أو للشأن والجملة الاسمية خبر . انتهى .

فجوز أن يكون ضمير شأن ولم يوجبه لضعفه لأنه لا يصار إليه إلا إذا لم يكن للضمير مرجع(٣) ".

ومنه تعلم أن الأولى أن يقدر الضمير في قوله تعالى : فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا للرجل المحدث عنه لا ضمير شأن خلافاً للبيضاوي تابعاً للكشاف وقد ذكر هذه القاعدة أيضا السيوطي أيضا في كتابيه المتعلقين بعلوم القرآن(٤)"،

ويلحق بما نحن في ذكره أن ضمير الشأن لايحتاج إلى عائد؛ لأن الجملة بعده هي التي توضحه.

قال ابن جني: " أما "هو" من قولنا: "هُوَ اللَّهُ رَبِّي" ونحوه فهو الجملة نفسها، ألا تراه ضمير الشأن، وقولنا: الله ربي شأن وحديث في المعنى؟ فلما كانت هذه الجملة هي نفس المبتدأ لم يحتج إلى عائد عليه منها، وليس كذلك: زيد

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٦٣٦) و(٦٣٧) بتصرف.

(٢) السابق(ص: ٦٣٧).

(٣) خزانة الأدب (١٠/ ٤٠٨).

(٤) معترك الأقران (٣/ ٤٦٨)

قام أخوه؛ لأن زيدا ليس بقولك: قام أخوه في المعنى، فلم يكن له بد من أن يعود عليه ضمير منه ليلتبس به؛ فيصير خبرا عنه[١]"، وذلك لأن ضمير الشأن هو المبتدأ، والجملة التي بعده هي المبتدأ نفسه في المعنى فاستغنت بذلك أيضا عن وجود رابط فيها يعود كذلك للمبتدأ، مثل: قولي: الله حسبي.

ومن ذلك قول الله تعالى : {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ} [البقرة: ٩٦]

اختلفوا في الضمير (هو) من قوله: (وما هو)، فقيل يرجع إلى المصدر المفهوم من السياق ، أي وما التعمير، وقيل: هو ضمير الشأن والقصة ، قال الباقولي: " وقال الفراء: «هو» ضمير المجهول، أي: ما الأمر والشأن يزحزح أحداً تعميره من العذاب. وهذا ليس بمستوٍ[٢]".

فضَعف أن يكون هذا الضمير ضمير شأن ؛ لأنه أمكن أن يحمل على غيره، وبهذه القاعدة أيضا ردّ ابن هشام على الزمخشري في قوله ﷺ {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ} [الأعراف: ٢٧] حيث جعل اسم (إن) ضمير الشأن، قال: "والأولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده أنه قرىء {وقبيلَه} بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه[٣]".

القاعدة الثانية:

الأصل في الضمائر الاختصار.

قال الزركشي: " ولهذا قام قوله تعالى {أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [الأحزاب: ٣٥] مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة[٤]". وهذه قاعدة مهمة

(١) المحتسب (٢/ ٣٠)
(٢) إعراب القرآن للباقولي (٢/ ٥٥٥).
(٣) مغني اللبيب (ص: ٦٣٨).
(٤) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٤).

في هذا الباب، لأن العاجز أحيانا قد يجهل وجه الإعجاز في هذا البـــاب ويشـــكل عليه معرفة مرجعه.

القاعدة الثالثة:

الأصل في الضمير أن يتقدمه ما يعود إليه:

وقد ذكرها الزركشي[١] فقال: "الأصل أن يقدم ما يدل عليه الضمير، بـــدليل الأكثرية وعدم التكليف [٢]"

وأضاف عليها السيوطي فقال: "لا بد له من مرجع يعودُ إليه ملفوظـــا بـــه سابقاً مطابقاً[٣]".

ومن ثم قال الباحث فهد الحازمي في تتميم هذه القاعدة: " إعادة الضـــمير إلى مذكور أولى من إعادته على مقدر[٤]".

وقد ضرب لذلك مثالا وهو قول الله تعالى: { أَلَا إِنَّهُـــمْ يَثْنُـــونَ صُـــدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ} [هود: ٥]

قال: "اختلف المفسرون في عائد الضمير "منه":

- فقالت طائفة: عائد على الله تعالى السابق ذكره.

- وقالت طائفة: عائد على محمد - صلى الله عليه وسلم - .

والقول الأول هو الأولى، لأن مفسر الضمير فيه مذكور على عكس القـــول الثاني، فإنه لم يسبق للنبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر في السياق[٥]".

---

(١) السابق (٤/ ٢٥).

(٢) السابق.

(٣) معترك الأقران (٣/ ٤٦٣).

(٤) القول المبين (ص: ٤٢).

(٥) القول المبين (ص: ٤٣) .

فالأصل في الضمير أن يعود على متقدم مذكور مطابق للضمير، ومن ذلك مايذكره النحاة من أن الضمير لا يجوز له أن يعود إلى متأخر لفظا ورتبة، وهذا هو مذهب الجمهور ، وخالفهم في ذلك الأخفش وابن مالك وغيرهما(١).

وقد ذكر ابن هشام أن الضمير الذي يعود على متأخر لفظا ورتبة يكون في سبعة مواضع ثم ذكرها(٢).

القاعدة الرابعة

قال الباحث فهد الحازمي:"إعادة الضمير على المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره (٣)".

وهي قاعدة مشققة من القواعد التي ذكرها الزركشي(٤).

وقد مُثل لهذه القاعدة بقول الله تعالى: {إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى (٣٨) أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} [طه: ٣٨، ٣٩]، فقد وقع خلاف المفسرين في رجوع الضميرين في: (فاقذفيه) (فليلقه) على قولين:

١- أنهما راجعان إلى موسى عليه السلام.

٢- أنهما راجعان إلى التابوت الذي فيه موسى .

---

(١) ينظر: حاشية البقاعي على أوضح المسالك (٢/ ١١٧).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٦٣٥).

(٣) القول المبين (ص: ٤٣). والمحدث عنه هو المسند إليه وهو:

١- الفاعل.

٢- نائب الفاعل

٣- المبتدأ

٤- أسماء النواسخ.

٥- المفعول الأول لظن وأخواتها.

٦- المفعول الثاني لأرى وأخواتها.

(٤) ينظر: البرهان (٤/ ٣٩).

فهذه القاعدة ترجح عود الضمير إلى موسى عليه السلام لأنه هو المتحدث عنه وسياق الآيات فيه[١].

وهذه القاعدة التي ذكرها الباحث بينها تداخل مع التي تليها وهي:

القاعدة الخامسة:

توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تشتيتها[٢]

وقد ذكر هذه القاعدة الزركشي بقوله: " إذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف[٣]".

وقال السيوطي: " الأصل توافق الضمائر في المرجع حذَراً من التشتّت[٤]".

وقد مثل السابقان بالمثال الذي سبق في القاعدة الرابعة، فظهر من هذا تداخل في القاعدتين، وإن كانتا مختلفتين، ولكن قد يختلفان في بعض الصور.

ويقول ابن عثيمين رحمه الله: والأصل اتحاد مرجع الضمائر إذا تعددت[٥].

ومما مُثل به لهذه القاعدة قول الله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ (٦) وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ (٧) وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ } [الفاتحة: ٦ – ٨].

فهنا اختلف المفسرون في عائد الضمير من قوله تعالى: {وإنه على ذلك لشهيد}، على قولين:

القول الأول: أن مرجعه إلى الله.

القول الثاني: أن مرجعه إلى الإنسان الكنود[٦].

---

(١) القول المبين (ص: ٤٣)

(٢) السابق. وينظر: دراسة ترجيحات الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان (ص: ٨٣).

(٣) البرهان (٤/ ٣٥) .

(٤) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٣٨)، ومعترك الأقران (٣/ ٤٦٦).

(٥) تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (المقدمة/ ٦٦)

(٦) ينظر: فصول في أصول التفسير (ص: ٩٠)، والقول المبين (ص: ٤٣).

فعلى هذه القاعدة يرجح جعل مرجع الضمير واحدا، ويرجح القول الثاني؛ لأن السياق كله عن الإنسان قبل وبعد.

القاعدة السادسة

الأصل عود الضمير إلى أقرب مذكور مالم تدل قرينة على خلافه.

وقد ذكر الزركشي هذه القاعدة بقوله: " الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور[(١)]".

ومما مثل لهذه القاعدة قول الله تعالى: { عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ (٩) سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ (١٠) لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ} [الرعد: ٩ – ١١].

قال الطبري –رحمه الله– : " وأولى التأويلين في ذلك بالصواب، قولُ من قال:"الهاء"، في قوله: (له معقبات) من ذكر(مَنْ) التي في قوله: (ومَنْ هو مستخف بالليل) . . .وأن المعقبات من بين يديه ومن خلفه، هي حرسه وجلاوزته، ....وإنما قلنا: ذلك أولى التأويلين بالصواب ، لأن قوله: (له معقبات) أقرب إلى قوله: (ومن هو مستخف بالليل) منه إلى عالم الغيب، فهي لقربها منه أولى بأن تكون من ذكره[(٢)]".

ومما استثني من هذه القاعدة قولهم: إنه إذا كان متضايفان فيعود الضمير على المضاف، إلا إذا كان كل وجميع فكثيرا ما يعود على المضاف إليه[(٣)].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٩)، وينظر في الإشارة إلى هذه القاعدة: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٢٣٩).

(٢) تفسير الطبري (١٦/ ٣٧٤).

(٣) ينظر: حاشية الصبان (١/ ١١٧)، و النحو الوافي (١/ ٢٥٦).

قال ابن عثيمين رحمه الله: " والأصل عود الضمير على أقرب مذكور إلا في المتضايفين فيعود على المضاف؛ لأنه المتحدث عنه .. . قال تعالى: " {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا} [النحل: ١٨].

قال الدكتور فهد الحازمي:" فإذا دل دليل على إرادة البعيد فيعود الضمير عليه، ومن هذه الأدلة:

١- القرينة في السياق: فإذا وردت قرينة في سياق الآية تدل على إرادة البعيد دون القريب عمل عليها.

٢- سياق الجمل المذكورة قبل الضمير المختلف فيه وبعده، فإذا كان سياق الجمل قبل وبعد الضمير عن شيء واحد واحتمل الضمير رجوعه إليه وكان بعيدا ورجوعه إلى القريب فرجوعه إلى البعيد في هذه الحالة أرجح(١)".

وعند التنازع بين هذه القاعدة وقاعدة توحيد مرجع الضمائر فإنه يقدم قاعدة توحيد مرجع الضمائر(٢).

القاعدة السابعة:

"إِذَا اجْتَمَعَ فِي الضَّمَائِرِ مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى بُدِئَ بِاللَّفْظِ ثُمَّ بِالْمَعْنَى هَذَا هُوَ الْجَادَّةُ فِي الْقُرْآنِ(٣)"

وقد مثل لهذه القاعدة بقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: ٨]. فروعي اللفظ أولا بالإفراد في قوله تعالى: {يقول} ثم روعي المعنى في قوله: {وما هم بمؤمنين}.

القاعدة الثامنة:

"إذا كان في الآية ضمير يحتمل عوده إلى أكثر من مذكور، وأمكن الحمل على الجميع، حُمل عليه(٤)".

---

(١) القول المبين (ص: ٤٥) .
(٢) دراسة ترجيحات الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان (ص: ١٤٧).
(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٤٢).
(٤) مختصر في قواعد التفسير (ص: ١٤).

ويمكن التمثيل لذلك بقول الله تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ (٣٢) جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ } [فاطر: ٣٢، ٣٣].

فقد اختلف المفسرون في مرجع الضمير في : {يدخلونها}، وذلك طبقا لاختلافهم في تفسير {ظالم لنفسه}، فمن المفسرين من فسرها بالكافر فيرجع الضمير مع كونه للجمع إلى الفريقين الأولين دون الثالث، ومنهم من ردّ الضمير إلى الأنواع الثلاثة كلها، وفسر {ظالم لنفسه} بالفاسق(١)، وهذا أولى لإمكانية حمل الضمير على الجميع.

القاعدة التاسعة:

"قد يجيء الضمير متصلًا بشيء وهو لغيره، أو عائدًا على ملابس ما هو له(٢)". قال السيوطي: " وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له نحو قوله تعالى: {كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا} [النازعات: ٤٦]، أي ضحى يومها لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لها"(٣).

القاعدة العاشرة:

"قد يذكر شيئان، ويعود الضمير على أحدهما اكتفاء بذكره عن الآخر، مع كون الجميع مقصودًا(٤)".

وقد مثل السيوطي لهذه القاعدة بقوله تعالى: {وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ } [البقرة: ٤٥]، ولكنه قال: "والغالب كونه الثاني(٥)".

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٥٢)
(٢) مختصر في قواعد التفسير (ص: ١٤).
(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٣٧). بتصرف يسير
(٤) مختصر في قواعد التفسير (ص: ١٤).
(٥) معترك الأقران (٣/ ٤٦٤).

قال الطبري: " (وإنها) ، وإن الصلاة، فـ"الهاء والألف" في"وإنها" عائدتان على"الصلاة[١]".

القاعدة الحادية عشر:

"اختلاف المفسرين في مرجع الضمير يعد اختلاف تنوع واجتهاد ولا يعد اختلاف تباين وتضاد[٢]"

وهذه يمكن تعد من بلاغة القرآن وإعجازه.

قال الطاهر ابن عاشور: "وقد تجيء الآيات محتملة عدة معان. واحتمالها مقصود تكثيرا لمعاني القرآن، ليأخذ كل منه على مقدار فهمه[٣]".

فهذه بعض الضوابط أو القواعد التي يمكن من خلالها ضبط بعض ما يشكل في الضمائر ومراجعها، ولكنها ليست يقينية، وإنما للاستفادة منها في توجيه الخلاف.

"ومن ثَمَّ، فإنه قد يقع في القواعد تنازع في الأمثلة فيكون المثال صالحاً لإعمال أكثر من قاعدة، ومثاله عندنا قاعدة «عود الضمير إلى أقرب مذكور»، وقاعدة «ترتيب الضمائر أولى من تفكيكها»، أي: إن عود الضمائر إلى مذكور واحد أولى من تفكيكها،.. وهاهنا تأتي المنازعة العقلية أيهما يقدم ترتيب الضمائر وعودها إلى مذكور واحد، أو تفكيك الضمائر؟ ولا شك أن الترتيب مقدم على التفكيك، لكن لو ذهب أحد إلى المذهب الآخر فله وجه[٤]".

---

(١) تفسير الطبري (١/ ١٥).

(٢) دراسات لأسلوب القرآن

(٣) التحرير والتنوير (١٥/ ٢٢).

(٤) شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (ص: ١٧٠).

الفصل الثاني: الضمائر المشكلة، وتحته ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عود الضمير على غير مذكور:

١- قال تعالى {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (١٨٩) فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (١٩٠) أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ } [الأعراف: ١٨٩ - ١٩١] .

قوله تعالى: (جعلا له شركاء)، يحتمل أن يكون راجعا إلى آدم وحواء اللذين سبق ذكرهما في سياق الآيات بأن النفس الواحدة هي نفس آدم عليه السلام ، والمراد بزوجها هي حواء عليها السلام، ويحتمل كذلك أن يكون الضمير عائد إلى غير مذكور.

وجه الإشكال: يشكل إجراء اللفظ على ظاهره ، لأن مؤداه : نسبة الشرك إلى آدم عيه السلام، ومن المعلوم أن الأنبياء معصومون من الشرك .

وهنا نحتمل ثلاث احتمالات:

١- إما أن ننفي نبوة آدم عليه السلام لظاهر النص من نسبة الشرك إليه ووقوعه فيه؛ لأنه معارض للإجماع القائم من عصمة الأنبياء؟ وهذا غير ممكن لوجود النص القطعي على نبوته.

٢- وإما أن نقول بوقوع الشرك والكبيرة من الأنبياء فيكون ذلك مناقض لأصل الإجماع القائم.

٣- وإما أن نؤول النص عن كون الواقع شركا فنكون بذلك غيرنا الحقائق اللفظية عن حقيقتها.

وللعلماء في مرجع الضمير أقوال:

١- أن يكون المراد بذلك الجنس لا العين، أي: اليهود والنصارى والمشركين، فيكون تأويل الآية على ذلك: {خلقكم من نفس واحدة } أي: من جنس واحد،

و{وجعل منها زوجها} أي من نفس الجنس ، ويكون المراد بالآية جنس بني آدم.

وهذا مذهب عكرمة كما حكاه عنه الثعلبي(١)، وغيره.

فيكون الضمير على هذا القول راجع إلى غير مذكور في السياق.

٢- أن يكون في الآية انتقال من النوع أي العين، إلى الجنس، فالمراد بقول الله تعالى: {من نفس واحدة} وما بعدها هو آدم عليه السلام وزوجه إلى نهاية الآية، وأما قوله {فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء} انتقال إلى الجنس، ويجعله الزمخشري بتقدير مضاف أي: "فَلَمَّا آتاهُما ما طلباه من الولد الصالح السوىّ جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ أى جعل أولادهما له شركاء، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك فِيما آتاهُما أى آتى أولادهما، وقد دلّ على ذلك بقوله فَتَعالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ حيث جمع الضمير(٢)".

وعلى هذا القول فالضمير كذلك في {جعلا} عائد لغير مذكور، ولكن السياق دل عليه، وهو قوله بعده " {يشركون} حيث ورد بلفظ الجماعة.

٣- أن يكون المراد بذلك آدم عليه السلام وزوجه حواء، وهذا هو الراجح لظاهر النص تمشيا مع قاعدة :

توحيد الضمائر في السياق الواحد أولى من تشتيتها.

والأصل أن الضمير يعود لأقرب مذكور، وهما أقرب مذكور.

وأما ما ذكر من الإشكالات حول الموضوع فإنه خارج عن معناه اللغوي فليراجع في كتب العقيدة(٣).

---

(١) تفسير الثعلبي (٤/ ٣١٦).

(٢) تفسير الزمخشري (٢/ ١٨٧).

(٣) والأقرب في هذه القضية أن ما حصل من الأبوين عليهما السلام أنه من قبيل شرك التسمية لا شرك الطاعة، وإنما فعلا ما فعلا تهربا من كيد الشيطان، لا اعتقادا بحقيقة تعبيد الولد لغير الله، ويكون بذلك ما وقعا فيه من صغائر الذنوب لا من كبائره، والأنبياء ليسوا معصومين من الصغائر إلا ما كانت موجبة للخسة وخرم المروءة.

٢- قال تعالى {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} [المؤمنون: ١٢ - ١٤].

قوله: {خلقنا الإنسان من سلالة من طين} المراد بالإنسان في هذه الآية هو آدم عليه السلام وفي قوله تعالى: {ثم جعلناه} الضمير راجع إلى الإنسان.

وجه الإشكال: هل يمكن إرجاع الضمير إلى الإنسان مطابقة مع كون المراد بالإنسان آدم عليه السلام، وكيف يمكن أن يكون مخلوقا من الطين ، ثم يكون مجعولا نطفة في قرار مكين؟.

وفيه أقوال:

١- أن يكون المراد بـ(الإنسان) الجنس، أي جنس بني آدم ، وأنه مخلوق من طين آدم، وأن هذه السلالة إنما تولدت من طين خلق آدم، فيكون على ذلك مرجع الضمير في {جعلناه} إلى الإنسان [١].

ويكون الضمير على ذلك مطابقا لمرجعه في المعنى.

٢- أن يكون المراد بـ(الإنسان) آدم عليه السلام؛ لأنه هو من استل من الطين، ويكون ضمير {ثم جعلناه} ليس راجعا حقيقة إلى آدم -عليه السلام -، وإنما هو عائد إلى ابن آدم ، وهو غير مذكور في السياق، ولكن لشهرة الأمر وحضوره في النفس كان في قوة المذكور[٢]، فالقرينة العقلية في هذا الآية دلت على المراد.

٣- أن يكون المراد بالإنسان آدم عليه السلام، وأما قوله: {جعلناه}، أي جعلنا نسله، ويكون ذلك بتقدير مضاف محذوف[٣]، فهم مخلوقون من النطفة.

---

(١) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢٨٥)، وتفسير البغوي (٥/ ٤١١).

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٤/ ١٣٧)،

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي (٤/ ٨٣).

ويقوي ذلك قوله تعالى في الآية الأخرى: {الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ[٧] ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ} [السجدة:٧، ٨].

ففي هذه الآية إن استعملنا قاعدة إعادة الضمير على المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره رجحنا أن يكون المراد بالإنسان جنسه، والضمير عائد إليه.

وإذا أبقيناه على أن المراد به آدم عليه السلام وصرفنا الضمير لغير المذكور أعملنا في ذلك القرينة السياقية، وله نظائر في القرآن مثل: {فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ } [الفاتحة: ٣٢]. أي الشمس ولم يسبق لها ذكر في السياق.

قال ابن جزيء " فالمعنى أنه خلق من تلك السلالة المأخوذة من الطين، ولكن قوله بعد هذا ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً لا بدّ أن يراد به بنو آدم، فيكون الضمير يعود على غير من ذكر أولا، ولكن يفسره سياق الكلام، وإن أراد بالإنسان ابن آدم فيستقيم عود الضمير عليه، ويكون معنى خلقه من سلالة من طين: أي خلق أصله وهو أبوه آدم ويحتمل عندي أن يراد بالإنسان الجنس الذي يعم آدم وذريته، فأجمل ذكر الإنسان أولا ثم فصله بعد ذلك[١]".

وقد ذكر ابن كثير نظائر لهذا القول من الآيات : قَالَ تَعَالَى: { إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ (١١) لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ } [الفاتحة: ١١، ١٢].

وَقَالَ : {فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ} [الفاتحة: ١٥].

وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّدْرِيجِ مِنَ الشَّخْصِ إِلَى الْجِنْسِ، { وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ} [الملك: ٥].

أَيْ وَجَعَلْنَا نوعها رجوما فإن التي يرمى بها ليست هي زِينَةٌ لِلسَّمَاءِ.

---

(١) تفسير ابن جزي (٢/ ٤٩).

والأقرب عندي -والله أعلم- القول الثالث، وأن إجـــراء قاعـــدة : إعـــادة الضمير على المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره. لا يمكن تستقيم هنا، لوجود تكلف ظاهر في إعادة الضمائر إلى المحدث عنه.

والصارف عن ذلك هو السياق، فعلى هذا فالضمير يعود لغير مذكور.

المبحث الثاني: المطابقة في عود الضمير:

١- قال تعالى : {مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ} [المؤمنون: ٦٧].

قوله: {مستكبرين به} اختلف المفسرون في مرجع هذا الضمير.

وجه الإشكال:

هذا الضمير قد يكون مرجعه إلى (آياتي) من قوله تعالى: {قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تَنْكِصُونَ} [المؤمنون: ٦٦]، فلا تحصل بينهما المطابقة في التذكير والتأنيث.

اختلف المفسرون في مرجع هذا الضمير على أقوال منها:

١- أنه يرجع إلى البيت الحرام أي: أنهم مستكبرون بالبيت الحرام، ويقولون هو لنا(١).

فالضمير {به} عائد إلى البيت الحرام ولم يسبق له ذكر في الآيات السابقة، ولكن القرينة السياقية تدل على المراد، وهذا هو قول الجمهور كما ذكر ابن عطية، قال: "والضمير في بِهِ قال الجمهور: هو عائد على الحرم والمسجد وإن لم يتقدم له ذكر لشهرته في الأمر(٢)".

٢- أنه يرجع إلى القرآن، أي مستكبرين بالقرآن، وعدي الفعل بالباء لأنه بمعنى مكذبين بالقرآن(٣)، فهم كانوا يسمرون عند البيت ويذكرون القرآن بالهجر من القول والباطل.

٣- أن يكون الضمير راجع إلى الآيات في الآية السابقة، {قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تَنْكِصُونَ} [المؤمنون: ٦٦] ، فعلى هذا القول يكون الضمير راجعا إلى مذكور سابق(٤)، سوى أنه لم تجر المطابقة بين الضمير

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٨).

(٢) تفسير ابن عطية (٤/ ١٤٩).

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي (٤/ ٩١)، تفسير ابن كثير (٥/ ٤٨٢).

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي (٤/ ٩١)، و التفسير الوسيط (٦/ ١٣١٠).

ومعاده، وإنما جاز عوده إلى {آياتي} لأنه بمعنى كتابي، وهذا الأسلوب له أصل في لغة العرب نحو قولهم : "فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها[١]"، ولكن ذلك ضعيف سماعي، والأولى عدم حمل القرآن على الأساليب الضعيفة.

وغير ذلك من أقوال أهل العلم.

والقول الأول هو الراجح، وقد ذكر الإمام الزركشي في قواعد الضمائر " الخامس: أن يدل عليه السياق، [أي الضمير] فيضمر ثقة بفهم السامع[٢]"، ومثل لذلك بالآية السابقة.

(١) جمهرة اللغة" ل غ ب" (١/ ٣٧٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٧).

المبحث الثالث: تعدد الضمائر في السياق الواحد واختلاف مراجعها:

١- قال تعالى {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} [الفتح: ٩].

قوله: {وتعزروه وتوقروه وتسبحوه} هذه ثلاثة ضمائر متتالية في سياق واحد.

وجه الإشكال: هل يمكن جعل كل هذه الضمائر مرجعها واحد وهو الله سبحانه؟

ولكن يبقى الإشكال في المراد بتعزير الله، إذ هذه اللفظة واردة في آية أخرى في تعزير النبي ﷺ قال تعالى {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [الأعراف: ١٥٧]،

أو يقال بأنها ضمائر راجعة إلى (رسوله)، ولكن يبقى الإشكال كذلك في (وتسبحوه) ، فالتسبيح من خصائص ما يتعبد الله به.

اختلف المفسرون في مراجع الضمائر من هذه الآية:

١- أن تكون الضمائر كلها لله سبحانه، وممن ذهب إلى هذا القول الزمخشري وقال: " والضمائر لله عز وجلّ والمراد بتعزير الله: تعزير دينه ورسوله صلى الله عليه وسلم، ومن فرق الضمائر فقد أبعد(١)". وهو المرجح عند الرازي(٢) وغيره(٣).

---

(١) تفسير الزمخشري (٤/ ٣٣٥) .

(٢) تفسير الرازي (٢٨/ ٧٣).

(٣) البحر المحيط في التفسير (٩/ ٤٨٦).

وكأن ذلك إجراء لقاعدة توحيد الضمائر أولى من تفريقها، وقد قال الزركشي: " إذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف[١]"، ومثل لذلك بهذه الآية ، وعضد هذه القاعدة بقول الزمخشري المنقول آنفا.

وممن رجح هذا القول الإمام الطاهر ابن عاشور يقول: " والتعزيز: النصر والتأييد، وتعزيزهم الله كقوله: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ } [محمد: ٧] .

والتوقير: التعظيم. والتسبيح: الكلام الذي يدل على تنزيه الله تعالى عن كل النقائص.

وضمائر الغيبة المنصوبة الثلاثة عائدة إلى اسم الجلالة لأن إفراد الضمائر مع كون المذكور قبلها اسمين دليل على أن المراد أحدهما. والقرينة على تعيين المراد ذكر وتسبحوه ، ولأن عطف ورسوله على لفظ الجلالة اعتداد بأن الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم إيمان بالله فالمقصود هو الإيمان بالله[٢]".

وقال المظهري: " واستبعده الزمخشري لكونه مستلزما لانتشار الضمائر، قلنا: لا بأس به عند قيام القرينة وعدم اللبس[٣]".

٢- أن يكون الضميران الأولان للرسول صلى الله عليه وسلم، والضمير من قوله سبحانه: { وتسبحوه} لله سبحانه، قال الطبري: " والهاء في قوله (وَتُسَبِّحُوهُ) من ذكر الله وحده دون الرسول. وقد ذُكر أن ذلك في بعض القراءات: (وَيُسَبِحُوا الله بُكْرَةً وَأَصِيلا)[٤] "، وقال: ".... قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: (وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلا) يقول: يسبحون الله رجع إلى نفسه". فمفهوم

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٥).
(٢) التحرير والتنوير (٢٦/ ١٥٦)
(٣) التفسير المظهري (٩/ ٦)
(٤) تفسير الطبري (٢٢/ ٢٠٩).

قوله: "رجع إلى نفسه" أن الضمائر السابقة للنبي صلى الله عليه وسلم، فعلى فالضميران الأولان رجعا لأقرب مذكور على الجادة، والضمير الأخير رجع لأبعد مذكور، والقرينة السياقية هي من وضحت ذلك.

ولا يمكن أن نقول : إن الضمائر كلها للرسول صلى الله عليه وسلم بناء على القاعدة الداعية إلى توحيد الضمائر، قال النحاس: " ويجوز أن يكون (وتعزروه وتوقروه) لله جل وعز وحده ويجوز أن يكون للنبي صلى الله عليه وسلم – فأما قوله تعالى (وتسبحوه بكرة وأصيلا) فلا يجوز أن تكون إلا لله جل وعز..[١]".

والتفريق بين مراجع هذه الضمائر هو مذهب بعض المفسرين[٢].

ومن نظائر ذلك قول الله تعالى: {الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ } [محمد: ٢٥]، فإن {أملى لهم} راجع إلى الله سبحانه مع كونه لم يجر له ذكر في السياق، ومما يدل على أن الإملاء من فعل الله قوله تعالى: {وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ} [الرعد: ٣٢]؛ فالإملاء وهو الإطالة في العمر من خواص فعله سبحانه.

قال ابن زنجلة: " هذه الهاء أعني {تسبحوه} عائدة على الله وقوله {وتعزروه وتوقروه} عائدة على النبي صلى الله عليه فكذلك قوله {الشيطان سول لهم وأملى لهم} التسويل راجع إلى الشيطان والإملاء إلى الله(٣)".

ولما تغايرت مراجع الضمائر في هذه الآية أشار الإمام الواحدي إلى ملح لطيف في القراءة فقال: " وكثير من القراء اختاروا الوقف على قوله: وتوقروه لمخالفة الكناية في: (وتسبحوه) الكناية التي قبلها، والمعنى: وتصلّوا لله بالغداة والعشي[٤]".

---

(١) معاني القرآن للنحاس (٦/ ٥٠٠).
(٢) ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ٢٥٠)
(٣) حجة القراءات (ص: ٦٦٩).
(٤) التفسير البسيط (٢٠/ ٢٩٠).

وهذا القول الثاني هو مذهب الجمهور[١].

قال السعدي :" جمع الله فيها الحقوق الثلاثة: الحق المختص بالله الذي لا يصلح لغيره، وهو العبادة في قوله: {وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} [الفتح: ٩] والحق المختص بالرسول، وهو التوقير والتعزير، والحق المشترك، وهو الإيمان بالله ورسوله [٢]".

والراجح هو القول الثاني، والذي جعلنا نعدل عن القول الأول الذي فيه توحيد للضمائر لأن ثمة قرينة دالة على المراد ، صارفة من توحيد الضمائر لمرجع واحد.

٢- قال تعالى {فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا }[الفاتحة: ٥٢].

قوله: {جاهدهم به} هذا الضمير إما يكون راجعا إلى مرجع سابق مفهوم من السياق أو ملفوظ به ، أو لا مرجع له.

وجه الإشكال: كانت الآيات السابقة في الحديث عن المطر، فهل يمكن جعل هذا الضمير راجع إلى المطر؟

فلم يعهد في أسلوب القرآن أن الجهاد يقوم بالمطر.

ومما عهد في القرآن أن الجهاد يكون باللسان كما يكون بالسنان، فيكون بالقول وبالقرآن، لكن لم يسبق للقرآن ذكر فيما سبق .

اختلف المفسرون في مرجع الضمير من قوله تعالى : {به}

١- ذهب بعضهم إلى أن الضمير ليس له مرجع ولكنه متصيد من السياق، وقدروه بالقول، أي جاهدهم بالقول ، أي جهاد اللسان لا جهاد السنان، وذلك لأن هذه السورة مكية ، ولم يفرض بعد الجهاد بالسيف[٣]. وبعضهم قدروا المرجع

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ١١١٢)
(٢) تيسير اللطيف المنان (١/ ٣٢٥)
(٣) ينظر: التصاريف لتفسير القرآن (ص: ٣٣٢)، وتفسير يحيى بن سلام (١/ ٤٨٦).

بالقرآن[١]، وهو أيضا داخل في القول.

وعلى كل فالقرآن لم يسبق له ذكر في الآيات السابقة، قال تعالى: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا (٤٧) وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (٤٨) لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا (٤٩) وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا (٥٠) وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا (٥١) فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا} [الفرقان: ٤٧ – ٥٢].

فالسياق ظاهر بأنه في المطر، وإليه يعود الضمير في قوله تعالى: {صرفناه}، على ما ذهب إليه الطبري[٢] وغيره، فالضمير في قوله: { جاهدهم به}، لا يمكن أن يكون راجعا إلى المطر ، ولكن من القرائن التي صرفت الضمير إلى القرآن أن اسم السورة الفرقان، والفرقان من أسماء القرآن وقد سبق له ذكر في أول السورة[٣]، وفي آيات أخرى من السورة.

وذكر أبو حيان أن مرجع الضمير في {صرفناه} للماء يعني المطر هو مذهب الجمهور، والقول الآخر أنه يرجع إلى القرآن وإن لم يسبق له ذكر لوضوح الأمر ولتوافق الضمائر[٤].

فعلى هذا القول فالضميران في : {صرفناه} و {جاهدهم به} كلاهما للقرآن.

وهذا القول يعضد قاعدة توحيد الضمائر.

٢- أن يكون تقدير مرجع الضمير: وجاهدهم بترك الطاعة لهم، ولوحظ ذلك من قوله أول الآية: { فلا تطع الكافرين وجاهدهم به}، فيكون مرجع الضمير متصيدا من السياق نفسه مفهوما منه، وهذا القول هوالمفهوم من كلام أبي هلال

---

(١) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة (ص: ٣١٤)، تفسير الطبري (١٩/ ٢٨١).

(٢) السابق، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٧١).

(٣) ينظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (ص: ١٦٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٨/ ١١٧)

العسكري قال: " يقول: (فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ) أي: تترك طاعتك لهم فيما يريدونه من مقاربتك إياهم جهادا كبيرا[١]"، ونص الزمخشري على ذلك فقال: " والضمير للقرآن أو لترك الطاعة الذي يدل عليه: فَلا تُطِعِ[٢]".

"وردّ عليه أن مجرد ترك الطاعة يتحقق بلا دعوة أصلا، وليس فيه شائبة الجهاد فضلا عن الجهاد الكبير[٣]".

٣- وجوز الزمخشري وجها آخر لمرجع الضمير وهو أن يكون راجعا لما دل عليه قوله تعالى {وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا} [الفرقان: ٥١] ، من أنه صلى الله عليه وسلم نذير إلى كافة القرى، فلما لم يبعث إلى كل قرية نذير اجتمع له صلى الله عليه وسلم أعباء القيام بذاك الجهاد وعظم جهاده، فقيل له: " وَجاهِدْهُمْ بسبب كونك نذير كافة القرى جِهاداً كَبِيراً جامعا لكل مجاهدة[٤]".لكنه "تعقب بأن بيان سبب كبر المجاهدة بحسب الكمية ليس فيه مزيد فائدة فإنه بين بنفسه وإنما اللائق بالمقام بيان سبب كبرها وعظمها في الكيفية[٥]". وهذا القول هو ما اختاره الرازي في تفسيره[٦].

والأقرب أن الضمير عائد لغير مذكور وهو القرآن، ولكن الدال على ذلك السياق العام للسورة، في كون غالب حديثها عن القرآن، فكأن رابطة السياق العام التي توجه الفهم إلى القرآن سوغ ذلك، دون أن يكون للضمير مرجع قريب.

قال تعالى {كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ} [الشعراء: ٢٠٠].

اختلف العلماء في مرجع الضمير من قوله: {سلكناه}.

---

(١) السابق.
(٢) تفسير الزمخشري (٣/ ٢٨٦).
(٣) تفسير الألوسي (١٠/ ٣٣)
(٤) تفسير الزمخشري (٣/ ٢٨٦).
(٥) تفسير الألوسي (١٠/ ٣٣)
(٦) تفسير الرازي (٢٤/ ٤٧٤).

١- أن يكون تقدير مرجعه : التكذيب أو الكفر أي سلكنا التكذيب في قلوب المجرمين، وبهذا قال الفراء[١] وغيره [٢] .

والذي دل على مرجع هذا الضمير قوله تعالى: {ما كانوا به مؤمنين}، أي أنه مفهوم من الآية السابقة له، قال مكي بن أبي طالب :"والهاء في سلكناه، تعود على قوله {مَّا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ}، التقدير: كذلك أدخلنا ترك الإيمان في قلوب المجرمين[٣]".

فعدم الإيمان به متضمن للكفر به والتكذيب، فالقرينة السياقية اللفظية هي من سوغت ذكر هذا الضمير الذي يفهم من السياق.

٢- أن يكون مرجعه إلى القرآن ، فيكون متسقا مع الضمائر التي قبله ، التي مرجعها إلى القرآن المفهوم من السياق، قال تعالى {وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (١٩٥) وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ (١٩٦) أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ (١٩٧) وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ (١٩٨) فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ (١٩٩) كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ } [الشعراء: ١٩٢ – ٢٠٠].

قال الثعلبي: " كَذَلِكَ {سَلَكْنَاهُ} أي أدخلنا القرآن فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لتقوم الحجة عليهم[٤]".

وقال ابن عطية في رفض أن يكون الضمير للكفر: " قال الرماني لا وجه لهذا لأنه لم يجر ذكره وإنما الضمير للقرآن وإحضاره بالبال[٥]".

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٨٣).
(٢) غريب القرآن لابن قتيبة (ص: ٣٢١)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٠٢).
(٣) الهداية الى بلوغ النهاية (٨/ ٥٣٥٤).
(٤) تفسير الثعلبي (٧/ ١٨٠).
(٥) تفسير ابن عطية (٤/ ٢٤٤).

وهو ما ذهب إليه أبو حيان قال: " والضمير في سلكناه، الظاهر أنه عائد على ما عادت عليه الضمائر

والمعنى: ما ترتب على ذلك السلك من كونهم فهموه وأدركوه، ولم يزدهم ذلك إلا عنادا وجحودا وكفرا به، أي على مثل هذه الحالة وهذه الصفة من الكفر به والتكذيب له[١]"، وهو ما استظهره السمين الحلبي[٢].

وهذا القول جيد بالنظر إلى قاعدة توحيد الضمائر والبعد عن التشتيت، سوى أن تأويله بهذا الوجه فيه شيء من التكلف، إذ كيف يسوغ هذا التأويل بأن القرآن أدخل في قلوب المجرمين المكذبين به مع ما في الآيات السابقة من أن الله أنزل القرآن على قلب النبي صلى الله عليه وسلم، لا أجد وجها للمشاكلة بين الموقفين وتكوين نتيجة متغايرة، فالقرآن رحمة وبركة ما حل بقلب نقي إلا حلّ به الخير، وما لم يكن كذلك فكيف يحل به؟

ولو وجد لهذا القول متماثلات من تفسير السلك بمعنى الإدخال للآيات في قلب الكافر لكان له وجه.

لكن القول الأول أولى عندي لوجود قرينة سياقية لها دلالة لفظية، وهي قرينة خاصة، وإن كان السياق العام في الحديث عن القرآن، لكن القرينة الخاصة مقدمة عن القرينة العامة.

---

(١) البحر المحيط (٨/ ١٩١).

(٢) ينظر: الدر المصون (٨/ ٥٥٦).

الخاتـمة

أحمد الله سبحانه وتعالى على انتهائي كما حمدته في ابتدائي، فلـه الحمـد أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وبعد هذه الرحلة الطيبة التـي كانـت بـين ميـادين المسائل النحوية المتعلقة بخير الكتب كتاب الله، ها أنـا أطـوي صـفحات هـذه الوريقات. ولعلّي أذكر بعض أهم النتائج التي توصلت إليها عبر هذا البحث:

١- أن إبهام مرجع الضمير قد يعد وجها من وجوه الإعجاز التي يلوح من خلالها جمال هذا الكتاب العزيز، والخلاف الواقع في مرجع الضـمير إنمـا هـو اختلاف تنوع واجتهاد ولا يعد اختلاف تباين وتضاد.

٢- أن بعض النحاة ذكروا أن ضمير التكلم والخطاب لا يحتاجان إلى مرجع ؛ لأن دلالة الحضور كافية فيهما، ولكن تبين للباحث أن ضمير الخطاب أيضا قـد يقع فيه الإشكال كما في قول الله تعالى: { وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُـوكَ فَـوْقَ الَّـذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُـونَ} [آل عمران: ٥٥]، فالكاف من (اتبعوك) : اختلف المفسـرون فـي مرجعهـا وهـي للمخاطب.

٣- أن القواعد الموجهة للضمائر يمكن الاستفادة منها في ضبط الضـمائر المشكلة، ولكنها ليست مطّردة ، فلا يمكن تحكيمها في كل ما أشكل مـن مرجـع الضمائر، ويمكن ضم القرينة العقلية والسياقية معها في حـلّ الإشـكال، فقـد يكونان الحكم عند الاختلاف؛ لأن معرفة مرجع الضمير فـي القـرآن –خاصـة– يكتنفه الجانب اللغوي والجانب التفسيري، وللتفسير قواعده الخاصة التي أحيانـا مردها النصوص لا تحكيم العقل والقواعد الضابطة.

٤- أن قرينة السياق لها دلالة قوية في فهم مرجع الضمير.

٥- أن تطبيق نظرية تضافر القرائن قد تنتج ثمرة كبيرة في حل مشـكلات الضمائر.

٦- أن ما كان البحث يدعيه من قلة المؤلفـات فـي الضـمائر المحتملـة

والمبهمة ليس صحيحا، ولكن يحتاج إلى مزيد بحث وعناية.

٧- أن القواعد الموجهة قد تتعارض فيما بينها، أو مع القرائن السياقية ، فيحاكم في ذلك العقل والأدلة الخارجية.

٨- الدراسة التطبيقية أفضل طريقة لتوظيف الدرس النحوي في خدمة القرآن الكريم.

٩- إذا تعارضت قرينة عامة وخاصة في حالة عدم إمكانية تطبيق القواعد الضابطة عليها فإنه تقدم القرينة الخاصة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.
- الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة : ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- إعراب القرآن لعلي بن الحسين بن علي، جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الناشر: دارالكتاب المصري – القاهرة، ودارالكتب اللبنانية – بيروت، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ
- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، ضبط نصه وخرج آياته: عبد السلام محمد علي شاهين ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الأصول ، للدكتور تمام حسان، الناشر : دار عالم الكتب القاهرة- مصر ٢٠٠٠هـ-١٤٢٠م
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر:

دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله الأنصاري، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- البرهان في علوم القرآن،لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (: ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس. سنة النشر: ١٩٨٤م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم، محمد بن أحمد ابن جزيء الكلبي الغرناطي تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ
- التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه، ليحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري قدمت له وحققته: هند شلبي، الناشر: الشركة التونسية للتوزيع، عام النشر: ١٩٧٩ م
- تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

- التفسِير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- تفسير البغوي= معالم التنزيل في تفسير القرآن ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ،تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م
- تفسير البيضاوي =أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ
- تفسير الرازي= مفاتيح الغيب ، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ .
- تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
- تفسير الفاتحة والبقرة، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين ، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ
- تفسير القرآن العظيم،لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق : سامي بن محمد سلامة، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
- تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي ،تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة – محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة – مصر/ القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- التفسير المظهري، لمحمد ثناء الله المظهري، تحقيق: غلام نبي التونسي، الناشر: مكتبة الرشدية – الباكستان الطبعة: ١٤١٢ هـ.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم،لمجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة: الأولى، (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م) - (١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م).
- تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة تحقيق: سعيد الأفغاني الناشر: دار الرسالة
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- دراسة ترجيحات الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان، من أول سورة النور إلى آخر سورة المجادلة جمعاً ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه، إعداد الطالب: عبدالماجد بن محمد ولي بن محمد علي إبراهيم،١٤٢٣هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار

الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أب الحسن، نور الدين الأُشْمُوني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزيء، لـ د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني، ويعرف بتاج القراء الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- فصول في أصول التفسير، للدكتور: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.
- القرائن اللفظية وأثرها في التراكيب اللغوية أطروحة لنيل درجة الماجستير من جامعة وهران للطالب : خليف وهران نوقشت عام ٢٠١٥م.
- قواعد الترجيح عند المفسرين لعلي بن حسين الحربي، الناشر: دار القاسم، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- القول المبين في قواعد الترجيح بين المفسرين، لفهد بن عبد الله الحازمي
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة –

١٤٠٧هـ

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق ،تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
- مباحث في علوم القرآن، للدكتور مناع القطان، الناشر : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة : الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، للدكتور أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- مختصر في قواعد التفسير، للدكتور: خالد بن عثمان السبت، الناشر: دار ابن القيم- دار ابن عفان الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن،لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

السيوطي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.

- معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدكتور: أحمد مختار عمر، مراجعة: الدكتور إبراهيم أنيس، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لـ: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- النحو الوافي، لعباس حسن ، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرةهـ
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٥٠٠٥
٢-	Abstract	٥٠٠٦
٣-	المقدمة:	٥٠٠٧
٤-	تمهيد: الضمير:	٥٠١١
٥-	الفصل الأول: القواعد الموجهة في الضمائر.	٥٠١٣
٦-	الفصل الثاني: الضمائر المشكلة، وتحته ثلاثة مباحث.	٥٠٢٣
٧-	المبحث الأول: عود الضمير على غير مذكور:	٥٠٢٣
٨-	المبحث الثاني: المطابقة في عود الضمير:	٥٠٢٨
٩-	المبحث الثالث: تعدد الضمائر في السياق الواحد واختلاف مراجعها:	٥٠٣٠
١٠-	الخاتمة	٥٠٣٨
١١-	المصادر والمراجع	٥٠٤٠
١٢-	فهرس الموضوعات	٥٠٤٧

تم بحمد الله